

التأكيد على تعزيز الدور الرقابي لوسائل الإعلام لحماية حقوق الانسان

نشر اليوم الساعة 11:38



نابلس-معا- أوصى المشاركون بضرورة وضع إستراتيجية وطنية لتعليم حقوق الإنسان بحيث تكون شاملة من حيث اتصالها بشتى قطاعات المجتمع، ومفتوحة للمشاركة من حيث انخراط جميع القطاعات ذات العلاقة فيها، وفعالة من حيث مناهج التعليم، ومستدامة على المدى الطويل .

كما اوصوا بضرورة تجسيد هذه الإستراتيجية في خطط عمل وطنية وإنشاء آليات فعالة وشاملة ومنهجية لمراجعة برامج تعليم حقوق الإنسان ولتقويمها في سبيل ضمان تحسين البرامج والارتقاء بها لمستوى عال من الاحترافية ومعالجة أوجه الضعف والخلل وتوظيف الإعلام الرسمي والشعبي بكل أنواعه لنشر مفاهيم حقوق الإنسان وتوعية وتنقيف الإعلاميين بقضايا ومفاهيم حقوق الإنسان وترابط مجالاتها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر تنظيم الدورات التدريبية المشتركة وورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة في الاستفادة من التقنية المتقدمة في تصميم مواد إعلامية وثقافية لنشر ثقافة حقوق الإنسان وفتح قناة للحوار المباشر بين نشطاء حقوق الإنسان وصناع القرار وواضعي السياسات في الأجهزة والمؤسسات الإعلامية والثقافية من أجل دعم حضور ثقافة حقوق الإنسان.

جاء ذلك خلال ورشة عمل عقدها مركز حقوق الإنسان والديمقراطية " شمس " في كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية، حول دور الإعلام في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ، وذلك ضمن أنشطة مشروع تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان والحكم الصالح لطلبة كليات الشريعة في الجامعات الفلسطينية بدعم من مؤسسة المستقبل .

وحضر الورشة عدد من أعضاء الهيئة التدريسية للكلية والعديد من وطلاب وطالبات الكلية، وقد افتتح الورشة منسق المشروع إبراهيم العبد مرحباً بالحضور، ومعرفاً في المركز وبأهداف المشروع.

من جانبه أكد الناشط معين كوع أن حقوق الإنسان كمصطلح ومفهوم بصورته الحديثة اعتبر كأداة من أدوات الغزو الغربي للأمم العربية والإسلامية والابتزاز السياسي لأنظمتها وشعوبها بما يحقق مصالح الغرب ورغباته ويعزز حضور قيمه وتصورات، ومن هذا المنظور ظلت حقوق الإنسان، ولا زالت بصورة أقل، تعتبر ثقافة ووسيلة غربية دخيلة ويراد من خلالها الإضرار بالاستقلال والسيادة والنيل من الدين والقيم

والعادات والتقاليد.

وقال كوع لقد أضرغت لوسائل الإعلام وظيفة ومهمة جديدة كحارس أو حامى لمراقبة نشاطات سلطات الدول والمنظمات والجماعات والأفراد، وكان لها أدوار فى الحفاظ على بقاء الديمقراطيات ونجاحها فى الدول التى قطعت شوطاً فى ذلك، من خلال إعطائها صوت لمن لا صوت لهم، وضمان عدم تمكن الأغلبية الحاكمة من الدوس على حقوق الأقلية، وتسليط الضوء على الانتهاكات لحقوق الإنسان والحريات والانتصار للضحايا والمجنى عليهم وفضح الجناة دولاً أو جماعات أو أفراد. وليس جديداً القول بوجود ترابط وثيق بين الإعلام وحقوق الإنسان والدور الأساسى الذى يفترض أن يضطلع به الإعلام فى تعزيز حقوق الإنسان وتنمية الوعي بها.

وشدد على دور وسائل الإعلام فى التوعية بحقوق الإنسان، والتعريف بها، ونشرها على أوسع نطاق من منطلق أن الوعي بالحق هو الأساس فى إقراره عملياً وترسيخه فى السلوكيات سواء على المستوى الوطنى أو الدولى، وعلى مستوى الأفراد و الجماعات. دعم وتعزيز حقوق الإنسان بكافة أنواعها وفى مختلف المجالات المرتبطة بها وهو دور يرتبط مباشرة بمجالات عمل الإعلام والمرتبطة بأهداف رسالته فى المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التعليمية، إضافة إلى المجالات الخاصة بمعالجة لثافة القضايا المجتمعية والتي تمس حقوق الإنسان. والكشف عن حالات انتهاك حقوق الإنسان و مخاطبة الرأي العام المحلى والدولى للدفاع عن حقوق الإنسان ومواجهة الانتهاكات التى تتعرض لها، وتوضيح طرق هذه المواجهة، وتوظيف الرسالة الإعلامية فى خدمة تكوين "رأى عام" مساند ومؤيد لحقوق الإنسان سواء على المستوى الوطنى أو الإقليمى أو الدولى.

وأكد على ضمان ممارسة الإعلاميين لواجبهم بحرية وأمان دون أى ضغوط أو انتهاك لحقوقهم أو تقييد لحيثهم وكفالة الضمانات المهنية التى تمكنهم من أداء رسالتهم وفى مقدمتها تسهيل الحصول على المعلومات وعلى أهمية دورهم فى التركيز على نشر المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان التى تضمنتها الإعلانات والعهود والاتفاقيات المتصلة بحقوق الإنسان وذلك على أوسع نطاق ممكن وفى مقدمتها مبادئ المساواة وعدم التمييز والتسامح وقبول الرأي الآخر وتعميق الحوار بين أطراف المجتمع المختلفة. وتعزيز الدور الرقابى لوسائل الإعلام المختلفة لحماية حقوق الإنسان وكشف الانتهاكات بما يسهم فى تعزيز دور الأفراد والجماعات والمجتمع فى الدفاع عنها.